مجلة أداء المؤسسات الجزائرية (ABPR)
المجلد: 16 - العدد: (01) / الشهر: جوان– 2020
ISSN: 2170- 1938
EISSN: 2602-7313
جامعة قاصدي مرباح – ورقلة (الجزائر)

محددات الانفاق العام في الجزائر للفترة (2000 – 2017) باستخدام نموذج ARDL

Determinants of public spending in Algeria for the period (2000 - 2017) using the ARDL model

د/ عبد الحق بن تفات[1] (*)، د/ محمد ساحل [2]، ط د/ أسماء سلامي [3]

[1] جامعة ورقلة (المخبر LEPEM ، كلية العلوم الاقتصادية)، عنوان البريد الالكتروني bentafat.ab@univ-ouargla.dz

[2] جامعة خميس مليانة (المخبر IEOEI، كلية العلوم الاقتصادية)، عنوان البريد الالكتروني mohamedsahel244@yahoo.com

[3] جامعة ورقلة (المخبر LAQSEF ، كلية العلوم الاقتصادية)، عنوان البريد الالكتروني sellamiiasma@gmail.com

استلام المقال بتاريخ: . 2020-03-25 مراجعة وتحكيم بتاريخ: 08-06-2020 نشر المقال بتاريخ: 30-06-2020

ملخص:

تبحث هذه الدراسة في محددات الانفاق العام في الجزائر على المديين القصير والطويل، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) للفترة من عام 2000 إلى عام 2017.

تشير النتائج إلى أن المتغيرات المستقلة الممثلة في الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم، علاوة على متغيرة الجباية البترولية هي أهم المتغيرات المسؤولة عن تحركات الانفاق العام في الاقتصاد الجزائري، في حين لم تتمتع بقية المتغيرات المتمثلة في معدل البطالة والكثافة السكانية والاستثمار الأجنبي المباشر على المعنوية الإحصائية، ما يعني عدم وجود تأثير لها على مستويات الانفاق العام في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: إنفاق عام، نموذج ARDL، نظريات إنفاق عام، جباية بترولية، جزائر

تصنيف JEL : E62, H50, H72, P24

Abstract:

This study examines the determinants of public spending in Algeria in the short and long term, using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) cointegration technique for the period 2000 to 2017.

The results indicate that the independent variables represented in the gross domestic product and the rate of inflation, in addition to the variable petroleum taxation are the most important variables responsible for public spending movements in the Algerian economy, while the rest of the variables represented in the unemployment rate, population density and foreign direct investment did not have the statistical significance. This means that it has no effect on the levels of public spending in Algeria.

Keywords: public spending, ARDL model, public spending theories, Petroleum taxation, Algeria

JEL code: E62, H50, H72, P24

(*) **المؤلف المراسل**: عبد الحق بن تفات، bentafat.ab@univ-ouargla.dz

1. مقدمة:

يظل الإنفاق العام أداة مهمة لإدارة الطلب، وإذا تم إدارته بشكل جيد، يمكن أن يضع الاقتصاد على مسار النمو والتنمية المستدامين على المدى الطويل. إن الإنفاق العام الرشيد، من خلال تخصيص موارده بكفاءة إلى مختلف قطاعات الاقتصاد، يترجم إلى نمط نمو شامل ومستدام، يعمل كمحرك للقضاء على الفقر وعدم المساواة داخل المجتمع. (Akanbi , 2014, p 98)

وقد عرف الانفاق العام تطورا موازيا لتطور وظائف الدولة. فبعد أن كان الانفاق العام محدودا ومحايدا في ظل الدولة الحارسة التي تقوم بالوظائف التقليدية من أمن وعدالة ودفاع، أصبح الانفاق العام نتيجة الفلسفة الجديدة للدولة (الدولة المتدخلة) أداة من أدوات السياسة المالية تستخدمها الحكومة لتحقيق أهدافها سواء في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي، وأصبحت كذلك الزيادة في الانفاق العام سمة عامة في جميع دول العالم ومنها الجزائر التي شهد بها الانفاق العام تزايد ملحوظا منذ بداية الألفية الجديدة وإلى يومنا هذا تزامنا مع ارتفاع أسعار النفط، حيث اعتمدت الجزائر على التوسع في الانفاق العام من خلال تطبيق حزمة من البرامج التنموية خصصت لها مبالغ مالية ضخمة قصد إنعاش النمو الاقتصادي، وهي برنامج دعم الانعاش الاقتصادي الذي يمتد خلال الفترة 2001-2004، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009، والبرنامج الخماسي 2010 . 2014.

1.1 إشكالية الدراسة:

إن رسم سياسة إنفاقية في الجزائر تكفل تحقيق الأهداف والتي على رأسها تحقيق النمو الاقتصادي، يتطلب معرفة العوامل التي تحكم الانفاق العام ،فهناك العديد من المحددات التي تؤثر في الانفاق العام والتي تختلف من دولة إلى أخرى ومن فترة زمنية إلى أخرى. ومنه: ماهي العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)؟.

ويندرج ضمن هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام والجباية البترولية في الجزائر؟
- ماهي طبيعة العلاقة بين الانفاق العام وعدد السكان في الجزائر؟
- ماهي طبيعة العلاقة بين الانفاق العام والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر؟
- ماهي طبيعة العلاقة بين الانفاق العام والتضخم في الجزائر؟
- ماهي طبيعة العلاقة بين الانفاق العام والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟
- ماهي طبيعة العلاقة بين الانفاق العام ومعدل البطالة في الجزائر؟

2.1 أهمية الدراسة :

تأتي أهمية الدراسة من كونها تتناول أحد المواضيع التي احتلت مكانة بارزة في اقتصاديات القطاع العام وأدبيات المالية العامة و المتمثل في محددات الانفاق العام، وتزداد أهمية الموضوع بالنسبة للجزائر، التي تعتمد في تمويل النفقات العامة بصفة شبه كلية على الموارد النفطية، هذه الأخيرة تكون عرضة لتذبذبات وتقلبات مستمرة وما لذلك من تأثير سلبي على النشاط المالي للدولة.

3.1 أهداف الدراسة:

يمكن إجمال أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- تحليل تطور الانفاق العام في الجزائر.
- تحديد العوامل المؤثرة في الانفاق العام في الجزائر من خلال بناء نموذج قياسي.
- تقديم اقتراحات وتوصيات تساعد واضعي السياسات على تلافي أوجه القصور في السياسة الانفاقية المطبقة في الجزائر.

2. الإطار النظري للدراسة:

1.2 مفهوم الانفاق العام:

هناك مجموعة من التعاريف لمفهوم الانفاق العام، إذ يعرف البعض الانفاق العام على أنه "مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها يهدف إشباع الحاجة العامة". (عاطف ، 2009، الصفحة 99) وهو أيضا" مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام من أجل إشباع حاجة عامة". (محمود و زكريا ، 2007، الصفحة 117) وفي تعريف آخر هو "كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعا لحاجة عامة". (حامد ، 1989، الصفحة 475)

من خلال القراءة المتمعنة للتعاريف السابقة، نلاحظ أن التعريف الأول والثاني قد نحيا نفس المنحى في تحديد مفهوم الانفاق العام، حيث كل من التعريفين السابقين اعتبر أن الانفاق العام مبلغ نقدي تنفقه الدولة أو أحد هيئاتها العامة بهدف إشباع الحاجة العامة. أي أن الانفاق العام يأخذ الشكل النقدي فقط، في حين يرى التعريف الثالث أن الانفاق العام يأخذ الشكل النقدي والعيني.

وفي الواقع فإن الشكل النقدي للإنفاق العام هو الشكل الأكثر شيوعا، حيث أن النفقات العامة التي تتكبدها الحكومة أو أحد هيئاتها العامة، تتم بصفة تكاد تكون كلية في صورة نقدية، أما الشكل العيني للإنفاق العام فهو استثناء لا يجب تعميمه.

2.2 تطور مفهوم الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي:

موضوع الانفاق العام كان محل اختلاف بين الاقتصاديين، فقد تركز اهتمام الاقتصاديين التقليديين على تحديد المبلغ الواجب إنفاقه وكيفية توزيعه بين وظائف الدولة الأساسية. وكانوا يرون تحديد حجم الانفاق العام بأقل مبلغ ممكن حتى يتم بذلك تخفيف العبء المالي على أفراد المجتمع (محمود و زكريا ، 2007، الصفحة 121) ، أما من المنظور الكينزي، الانفاق العام له وظيفة مزدوجة اجتماعية واقتصادية: يسمح بضمان شكل معين من التضامن الاجتماعي، ويلعب دورا في استقرار الاقتصاد.(Michel, 2008, p 56)

3. مراجعة الأدبيات

1.3 نظريات الانفاق العام:

إن تطور نظريات الإنفاق العام كانت على مراحل ووفقاً لتطور رواد الاقتصاد البحث في هذا المجال، فما هو معلوم أن الموضوع مقترن بتطور تدخل الدولة في الاقتصاد الوطني، هذا الأخير الذي تطور من مفهوم "الدولة الحارسة" إلى مفهوم "الدولة المتدخلة" وصولا إلى مفهوم "الدولة المنتجة"، حيث أن مفهوم الدولة الحارسة كان يقصد به أن تدخل الدولة في الاقتصاد الوطني كان جد ضيق واقتصر على ثلاث مهام فقط هي العدالة، الأمن، والدفاع، وهو المفهوم الذي ساد في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، أما مفهوم تدخل الدولة فقد ظهر في فترة الفكر الكينزي الذي منح حرية أكر للدولة للتدخل في الاقتصاد الوطني من خلال السياسة المالية ناهيك عن تزامن هذا المفهوم مع الفكر النقدي الذي أبرز الدور الكبير لاستعمل النقود والسياسة النقدية عموما في الاقتصاد الوطني، وصولاً إلى مفهوم الدولة المنتجة الذي تزامن مع الفكر الاشتراكي الذي يمنح الدولة سلطة أوسع لتدخل الدولة في الاقتصاد الوطني. (بن عزة ، 2015، الصفحة 12)

يمكن تحليل الإنفاق العام من خلال النظرية الكلية والجزئية، حيث أن الإنفاق العام لتسيير وتجهيز المرافق العامة لها تأثير على النمو الاقتصادي، والمعلوم أن مصادر الإنفاق العام مستمدة من الضرائب والرسوم أو مصادر وإيرادات أخرى للدولة. أما جهود الأساسية للإنفاق العام فهي رامية إلى توفير البنية التحتية مثل المرافق العامة، وكذلك فهي تساهم في توزيع الدخل ومعالجة الفقر. حيث يمكن تفسير النظرية الكلية لتطور الإنفاق العام من خلال نموذج " **Rostow and Musgrave**" وقانون "فاقنر" "**Wagner**" لتطور أنشطة الدولة، ونظرية "بيكوك وويزمان" "**Peacock and Wiseman**". هذه النظريات كانت مدعومة بتطوير الإنفاق العام المتزايد في النظام الاقتصادي. ووفقاً لـ **Adrian Fozzard and Mick Foster** فإن دور الحكومة هو زيادة نسبة الإنفاق العام من أجل زيادة الدخل القومي. حيث أنه

ينبغي استخدام الإنفاق العام بالقيمة الحقيقية كمؤشر للأنشطة الحكومية التي تمولها هذه الأخيرة. ومع ذلك، فإن نسبة الإنفاق العام في الدخل القومي الإجمالي يبقى مقياس تقريبي للغاية لأنشطة الحكومة. (Aan , 2018, p03)

هذا ويمكن الإشارة إلى نظريات أخرى مفسرة للإنفاق العام كـ "نظرية الركود" لـ "جون مينارد كينز" **"John Maynard Keynes"** الذي جاء بفكرة أن التوازن الكلي للاقتصاد هو التعادل بين العرض الكلي المتمثل في الدخل Yوالطلب الكلي المتمثل في الاستهلاك C والاستثمار I والإنفاق الحكومي G. ويمكن التعبير عن ذلك بالمعادلة التالية:

$$Y = C + I + G$$

حيث أنه في حاله النمو الاقتصادي المتوازن وفي ظل عدم وجود سبب لارتفاع الميل المتوسط الاستثمار **(I/Y)** فإن الميل المتوسط للإنفاق الحكومي **(G/Y)** يجب أن يزيد لكي يوازن انخفاض الميل المتوسط للاستهلاك **(C/Y)** لكي يحدد من مستوى الطلب على العمالة مع نمو الدخل، وإذا لم يتم الزيادة في الإنفاق الحكومي فإنه لا يمكن الخروج من حالة الركود الاقتصادي.

ويمكن إضافة كل النظريات التي تبعت نظرية "نظرية الركود" لـ "جون مينارد كينز" **"John Maynard Keynes"** وكانت انطلاقتها من فرضية هذه النظرية كنموذج الاقتصادي البريطاني "هيكس" سنة 1939 الذي يدعى "نموذج **IS/LM**" حيث أنه بانتهاج سياسة توسعية في الانفاق الحكومي فإن أسعار الفائدة في السوق النقدي ترتفع في ظل ظروف وفرضيات معينة، زد إلى ذلك فكرة "أثر المضاعف" **"L'effet de multiplicateur"** حيث يمثل التغير في الناتج أو الدخل نتيجة للتغير في أحد مكونات الطلب الكلي بما في ذلك الإنفاق الحكـومي. (Francois , 2014, p 4)

والجدول التالي يبين أهم النظريات المفسرة لتطور الإنفاق العام.

الجدول 1: أهم نظريات والنماذج المفسرة لتطور الانفاق العام

النظرية أوالنموذج	البيان والشرح	المراجع
نموذج " Rostow and Musgrave"	وفقا لـ Rostow يمكن تقسيم عملية التنمية الاقتصادية التي تمر بها أغلب الدول إلى خمس مراحل: المجتمع التقليدي، الشروط المسبقة للاقلاع، والاقلاع ، الدافع إلى النضج ، ارتفاع استهلاك. جوهر الاختلافات الأساسية في هذه المراحل هو سمة من سمات التغيرات في الظروف الاقتصادية والوضع الاجتماعي والسياسي في المجتمع. وفقاً لـ Musgrave، فإن عملية التطوير سوف تتميز بوجود استثمارات خاصة كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي، نموذج التنمية "Rostow and Musgrave" يوفر الإطار الأساسي لزيادة الإنفاق الحكومي تمشيا مع كبر دور الحكومة في الاقتصاد. وعلى الرغم من أن هذه النظرية قد تم تطويرها في تجارب التنمية الاقتصادية في العديد من الدول، إلا أن هناك نقصًا كبيراً في الوضوح المرتبط بالمراحل المذكورة آنفاً والتي قد تجري في وقت واحد وبشكل متزامن في بعض الدول.	Musgrave and Peacock (1958) Buchanan and Musgrave (1999) Musgrave (1959)
قانون "فاقنر" "Wagner" لتطور أنشطة الدولة	يشترط "فاقنر" تزايد الإنفاق العام وتطوره بتطور أنشطة الدولة، حيث قام "فاقنر" بتطوير "قانون أنشطة الدولة المتزايدة باستمرار، حيث أن "Musgrave" يتفق مع هذا الطرح الذي يُطلق عليه" قانون نمو الحكومة العامة والنفقات الحكومية "، وهذه الزيادة تكمن في الأنشطة التي تحتاجها الحكومة فيما يتعلق بالواجبات والحقوق واستخدامها للموارد، ويبين قانون "فاقنر" أن الأنشطة المتزايدة للحكومة على الرغم من الاحتياجات المتزايدة لها وتزايد نفقاتها، يفترض قانون "فاقنر" أنه في اقتصاد يزداد فيه دخل الفرد، وبالتالي فإن الإنفاق الحكومي النسبي سيزداد، ويستند قانون "فاقنر" إلى الملاحظة التجريبية للدول المتقدمة، لكن القانون يكون أساسياً عند فشل السوق وبعض العوامل الخارجية.	Wagner and Weber (1977) Musgrave (1959) Backhaus and Wagner (1987) Kayaalp (2004) Peacock and Wiseman (1967)
نظرية "بيكوك وويزمان" " Peacock and Wiseman"	تستند نظرية Peacock و Wiseman على التجريب والبحث في زمن تطور النمو الحكومي المستمر. تتحاول الحكومة دائمًا زيادة الإنفاق العام في حين لابد أن لا تكون الزيادات في دفع الضرائب لتمويل الإنفاق الحكومي المتنامي بنفس الوتيرة. وقد شكلت فرضيات نظرية ا"بيكوك وويزمان" " Peacock and Wiseman" أساساً لنظرية التصويت. كما أوضحت هذه النظرية أنه يمكن للمجتمع أن يمنح له قدر من الإعفاء الضريبي، دون المساس بالمستوى الضريبي الذي يمكن أن يفهم فيه الناس حجم الضريبة التي تطلبها الحكومة لتمويل الإنفاق الحكومي وهو ما يطلق عليه "الوعي الضريبي". وفي هذه الحالة ، تزيد التنمية الاقتصادية بسبب زيادة تحصيل ضريبة على الرغم من أن معدلات الضرائب لم تتغير ولم تزيد؛ كما أن زيادة الإيرادات الضريبية أدى إلى زيادة الإنفاق الحكومي أيضا.	Peacock and Wiseman (1967) Atkinson and Stiglitz (1980) Bird (2001) Buchanan and Musgrave (1999)

Source: Aan Jaelani, ***Public Expenditure Management in Indonesia: Islamic Economic Review on State Budget 2017***, MPRA Paper, University Library of Munich, Germany, 2018.

2.3 الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التجريبية التي تناولت محددات الانفاق العام سواء باللغة الأجنبية أو باللغة العربية، ومنها:

1.2.3 الدراسات باللغة الأجنبية:

ـ دراسة (Omo O. Aregbeyen, Usenobong F. Akpan,2013): بحثت هذه الدراسة في المحددات الطويلة الأجل للإنفاق الحكومي في نيجيريا. باستخدام بيانات السلسلة الزمنية السنوية لفترة 51 سنة (2010-1960) وطريقة التقدير المبنية على معادلة واحدة. وتوصلت الدراسة إلى أن الإيرادات العامة تمثل عاملا رئيسيا يفسر نمو الانفاق الحكومي الطويل الأجل؛ الانفتاح له تأثير سلبي كبير علي الانفاق الحكومي؛ ارتفاع عدد السكان (معظمهم في المناطق الحضرية) يؤدي إلى ارتفاع الانفاق الحكومي. (Omo O & Usenobong, 2013, p44)

ـ دراسة (Mairna H. Mustafa, Sultan N. Abu Tayeh 2011): هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العوامل التي تؤثر على إجمالي الإنفاق الحكومي الأردني. وأظهرت نتائج الدراسة أن معدلات السكان والبطالة والتضخم ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالنفقات العامة.(Sultan & Mairna, 2011, p 48)

ـ دراسة (ADAN GUYO KANANO 2006): فحصت الدراسة محددات نمو الإنفاق العام في كينيا. واستخدمت الدراسة تقنية تحليل بيانات السلاسل الزمنية للفترة 1980 – 2004. وتم تقدير محددات نموذج نمو الإنفاق العام وفقًا لطريقة OLS. وأظهرت نتائج الدراسة أن نمو الإنفاق العام مفسر بالديون الداخلية، كما تم الكشف عن علاقة إيجابية قوية بين الإيرادات الحكومية والنفقات العامة.(Adan, 2006, p23)

ـ دراسة (C.Okafor and O. Eiya,2011): سعت إلى التأكد من النمو في الانفاق الحكومي في نيجيريا وتحديد العوامل المسؤولة عن هذا النمو. وفي هذه الدراسة، تم فحص 4 محددات للنمو في الانفاق العام: التضخم، والديون العامة، والإيرادات الضريبية، والسكان. وخضعت البيانات التي جمعت لهذه المتغيرات لتحليل الانحدار بطريقة المربعات الصغرى. وتشير النتائج إلى أن التضخم له علاقة سلبية مع مجموع الانفاق الحكومي؛ السكان لديه علاقة ايجابيه مع الانفاق الحكومي؛ الدين العام له علاقة ايجابية كبيره مع الانفاق الحكومي. والإيرادات الضريبية لديها علاقة ايجابيه قوية مع الانفاق الحكومي. وهذا يبين أن هذه المتغيرات هي المحددات الرئيسية للنمو في الانفاق الحكومي. , Okafor & Eiya) 2011, p 48)

2.2.3 الدراسات باللغة العربية:

ـ دراسة **(تهتان موراد، شويرب جلول، 2017)**: هدفت إلى تحديد أهم العوامل المحددة لحجم الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري لفترة زمنية تمتد من 1980 إلى 2014 باستخدام نموذج متعدد، وأظهرت نتائج الدراسة أن الجباية البترولية محدد أساسي للإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى الجباية العادية، رصيد الميزانية ، معدل سعر الصرف، الصادرات، وعمق النظام المالي. (موراد و شويرب، 2017، الصفحة 266)

ـ دراسة **(سليم سليمان الحجايا، 2018)**: هدفت إلى معرفة محددات الإنفاق الحكومي العام في كل من الأردن ولبنان ومصر والمغرب وتونس خلال الفترة (2000 ـ 2014) باستخدام منهجية التحليل النظري والقياس الكمي، حيث تم بناء نموذج قياسي لبيان محددات الإنفاق العام لهذه البلدان باستخدام الطرق القياسية المستخدمة في تحليل البيانات المدمجة (Panel Data). وتوصلت الدراسة إلى أن كل من الإيراد العام والدين العام بالإضافة إلى معدل التضخم ومعدل النمو السكاني تعتبر أهم المحددات التي تحكم التوسع في الإنفاق العام للدول المدروسة، كما أن نتائج التحليل لم تعط دلائل على وجود علاقة بين النمو الاقتصادي والانفاق العام في تلك الدول. (الحجايا ، 2018، الصفحة 101)

ـ دراسة **(أيمن نايف العشعوش، 2010)**: هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن أهم العوامل المؤثرة في الإنفاق الحكومي في سوريا خلال الفترة (1970 ـ2005). وتم استخدام مجموعة من المتغيرات التفسيرية كالناتج المحلي الاجمالي ، معدل التضخم ، مستوى السيولة ومتغيرات ديمغرافية أخرى كالتعداد العام للسكان ودرجة التحضر ودرجة الانفتاح الاقتصادي. وبينت نتائج الانحدار الخطي لمتغير الانفاق الحكومي على المتغيرات التفسيرية أن معلمات النموذج المقدرة تتفق إلى حد بعيد مع النظرية الاقتصادية، بينما أوضحت نتائج تطبيق اختبارات استقرار السلاسل الزمنية وجود جذر الوحدة في بعض متغيرات الدراسة وعدم وجوده في متغيرات أخرى وبتالي تم استخدام طريقة التكامل المشترك للسلاسل الزمنية ونموذج

تصحيح الخطأ، حيث بينت هذه الطريقة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغير الانفاق الحكومي ومتغيرات الناتج المحلي الاجمالي ومعدل التضخم و إجمالي عدد السكان ومعدل التحضر. (العشعوش، 2010، الصفحة 55)

4. تحليل تطور الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2000 ـ 2017):

لقد شهد معدل الإنفاق العام في الجزائر ارتفاعا متواصلا على العموم خلال الفترة محل الدراسة (أنظر الجدول رقم 02) وهذا ما يطلق عليها " السياسة الإنفاقية التوسعية"، ويعزى ذلك بشكل عام إلى البحبوحة المالية التي عرفتها البلاد خلال معظم تلك السنوات والناتجة عن ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية.

وإذا ما قمنا بتحليل تفصيلي لتطور الإنفاق العام في الجزائر، نجده تأثر بالظروف الاقتصادية السائدة والبرامج الاستثمارية المطبقة من قبل الدولة، حيث عرفت الفترة (2001 ـ 2004) شروع الجزائر في برنامج الانعاش الاقتصادي، والذي رصد له مبلغ يقدر بحوالي 525 مليار دينار، وهذا ما انعكس بطبيعة الحال على حجم الانفاق العام بالزيادة، حيث ارتفع حجم الانفاق العام من 1178.1 مليار دينار سنة 2000 (قبل الشروع في البرنامج) إلى1891.8 مليار سنة 2004، ثم تم تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة (2005–2009) في إطار مالي ملائم، حيث بلغ سعر النفط الجزائري في الأسواق الدولية 38.4 دولار أمريكي للبرميل سنة 2004، أما عن احتياطي الصرف فقد قارب 49.1 مليار دولار مع نهاية سنة 2004، وهذا ما أدى إلى ارتفاع حجم الانفاق العام من 2052.0 مليار دينار سنة 2005 إلى 4264.3 مليار دينار سنة 2009.

بعد هذه الفترة جاءت فترة تنفيذ البرنامج الخماسي (2010– 2014) في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع المسطرة من قبل الدولة الجزائرية، حيث يعد أضخم برنامج تنموي يطبق في الجزائر منذ الاستقلال بغلاف مالي قدر بحوالي 286 مليار دولار أمريكي (بربار، 2017، الصفحة 575)، وقد نتج عن تنفيذ هذا البرنامج زيادة حجم لانفاق العام من 4466.9 مليار دولار سنة 2010 إلى 6995.7 مليار دينار سنة 2014. غير أن الملاحظ خلال الفترة التي واكبت تنفيذ هذا البرنامج هو انخفاض الإنفاق العام واستثنائيا في سنة 2013، ولعل ذلك يجد تبريره في التوقف عن إقرار الزيادات في الأجور ودفع الأنظمة التعويضية عكس ما كان عليه الوضع في السنة الماضية أي سنة 2012.

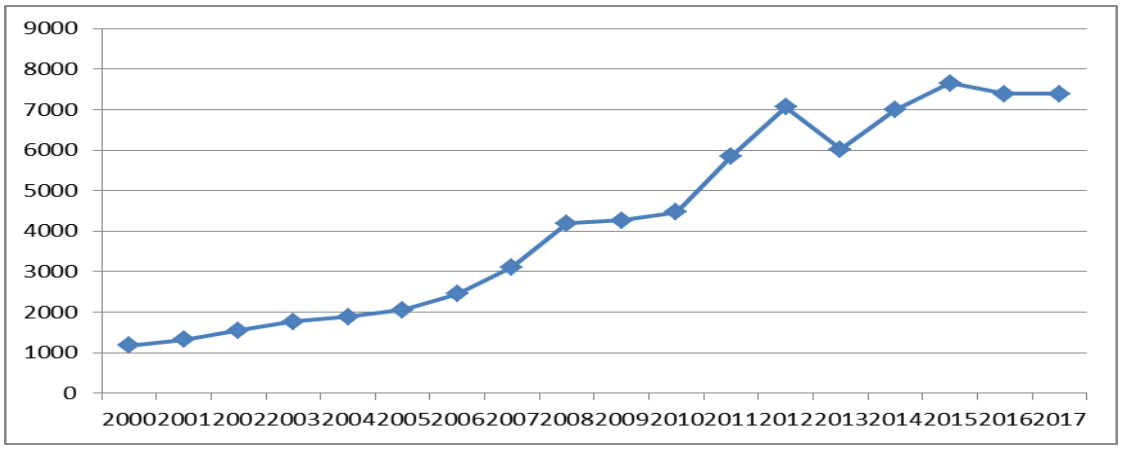
كذلك عرف حجم الإنفاق العام انخفاضا في سنة 2016 بالمقارنة بسنة 2015، ومَرد ذلك إلى تراجع الإيرادات المالية نتيجة انخفاض أسعار النفط العالمية والتوجه الحالي نحو سياسة التقشف، فحجم الإيرادات العامة يعتبر كمحدد لحجم النفقات العامة.

الجدول 2: تطور الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2000 ـ 2017)

السنوات	الانفاق العام (ملايير الدينارات)	السنوات	الانفاق العام (ملايير الدينارات)
2000	**1178.1**	2009	**4264.3**
2001	**1321.0**	2010	**4466.9**
2002	**1550.6**	2011	**5853.6**
2003	**1766.2**	2012	**7058.1**
2004	**1891.8**	2013	**6024.1**
2005	**2052.0**	2014	**6995.7**
2006	**2453.0**	2015	**7656.3**
2007	**3108.5**	2016	**7383.6**
2008	**4191.0**	2017	**7389 .3**

المصدر: تقارير بنك الجزائر، أعداد مختلفة.

الشكل 1: تطور الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2017)



المصدر: من إعداد الباحثين إنطلاقا من الجدول 1.

5. الدراسة القياسية:

تتضمن الدراسة القياسية الكشف عن وجود علاقة تكامل مشترك من عدمها بين متغيرات الدراسة، المتمثلة في كل من الانفاق الحكومي في الجزائر، حيث سنستخدم سلسلة بيانات سنوية تمتد من سنة 2000 إلى 2017، وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن طريقة Pesaran و Pesaran et al للتكامل المشترك تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرائق الأخرى المعتادة، وهو ما دفعنا لاختيار الفترة (2000-2017) لأغراض الدراسة. تشمل الدراسة فحص استقرارية السلاسل الزمنية من خلال تطبيق اختبار ديكي فولر المطور (ADF) واختبار فيليبس بيرون (PP)، وتقديم النموذج والكشف عن وجود تكامل مشترك باستخدام منهج الحدود، وتقدير العلاقة في المدى القصير والمدى الطويل باستخدام نموذج (ARDL).

1.5 نموذج الدراسة :

يدرس النموذج تأثير بعض المحددات على الانفاق الحكومي، و يمكن التعبير عن ذلك بالمعادلة التالية :

$$GEXP = f(UNR, POP, FDI, GDP, INF, toil) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(01)$$

حيث :

$GEXP$: الانفاق الحكومي؛

UNR: معدل البطالة؛

POP: الكثافة السكانية؛

FDI: الاستثمار الأجنبي المباشر؛

GDP: الناتج المحلي الخام؛

INF: معدل التضخم؛

toil : الجباية البترولية.

وعليه فإن النموذج الخطي للدراسة القياسية يمكن كتابته من الشكل:

$$GEXP = \beta_0 + \beta_1 UN + \beta_2 POP + \beta_3 FDI + \beta_4 GDP + \beta_5 INF + \beta_6 toil) + \mu_i \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(02)$$

حيث أن

$\beta_0، \beta_1، \beta_2، \beta_3، \beta_4، \beta_5، \beta_6$: هي مقدرات النموذج أو معلماته؛

: حد الخطأ العشوائي. μ_i

وقد اعتمدنا على معطيات النموذج مبينة في الجدول التالي:

الجدول 3: بيانات متغيرات الدراسة خلال الفترة (2000–2017)

Petroleum taxation Or toil الجباية البترولية (مليار دج)	INF التضخم %	GDP الناتج المحلي الخام (مليار دولار)	FDI الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	POP الكثافة السكانية (نسمة)	UN معدل البطالة%	GEXP الانفاق الحكومي (مليار دج)	السنوات
1213.2	0.34	54.79	438	31183660	29.77	1178.1	2000
1001.4	4.23	54.74	1196	31592153	27.30	1321.0	2001
1007.9	1.42	56.76	1065	31995046	25.90	1550.6	2002
1350	4.27	67.86	634	32403514	23.72	1766.2	2003
1570.7	3.96	85.33	882	32831096	17.65	1891.8	2004
2352.7	1.38	103.20	1081	33288437	15.27	2052.0	2005
2799	2.31	117.03	1795	33777915	12.27	2453.0	2006
2796.8	3.67	134.98	1662	34300076	13.79	3108.5	2007
4088.6	4.86	171.00	2593	34860715	11.33	4191.0	2008
2412.7	5.73	137.21	2746	35465760	10.16	4264.3	2009
2905	3.91	161.21	2264	36117637	9.96	4466.9	2010
3979.7	4.52	200.02	2571	36819558	9.96	5853.6	2011
4184.3	8.89	209.06	1499	37565847	10.97	7058.1	2012
3678.1	3.25	209.75	1684	38338562	9.82	6024.1	2013
3388.4	2.92	213.81	1507	39113313	10.60	6995.7	2014
2373.5	4.78	165.87	-584	39871528	11.20	7656.3	2015
1781.1	6.40	159.05	1635	40606052	10.20	7383.6	2016
2372.5	5.59	170.37	1203	41318142	10.13	7389.3	2017

Source:

Rapport annuel de la Banque d'Algérie, différant numéros.
https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS
https://data.albankaldawli.org/indicator/sp.pop.totl
World Investment Report 2018,p184.
World Investment Report 2013,p213.
World Investment Report 2007,p251.
World Investment Report 2004,p367
https://data.albankaldawli.org/country/algeria
https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG

1.1.5 اختبارات جذر الوحدة (اختبارات السكون)؛

للتحقق من سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات المدرجة في نموذج الدراسة يمكن استعمال عدة طرق أشهرها اختبار ديكي – فولر الموسع ADF واختبار PP لاختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية، وعند تعارض نتيجتي الاختبارين فإننا سنأخذ بنتيجة PP لأن نتائجه تعد أقوى من نتائج اختبار ADF. وفي ما يلي نتيجة الاختبارين.

الجدول 4: نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام اختبار ADF واختبار PP

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

At Level

		GDP	FDI	GEXP	INF	POP	TOIL	UN
With Constant	t-Statistic	-1.4113	-2.4456	-0.4583	-3.7460	1.1798	-1.7484	-2.8368
	Prob.	*0.5521*	*0.1481*	*0.8773*	*0.0132*	*0.9959*	*0.3911*	*0.0753*
		n0	n0	n0	**	n0	n0	*
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.0416	-2.3874	-2.6159	-3.6786	-4.5904	-1.4607	-1.2980
	Prob.	*0.9096*	*0.3689*	*0.2782*	*0.0548*	*0.0140*	*0.8025*	*0.8502*
		n0	n0	n0	*	**	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.6490	-0.5077	1.8516	0.3577	1.1011	-0.2875	-3.9998
	Prob.	*0.8464*	*0.4803*	*0.9797*	*0.7749*	*0.9202*	*0.5672*	*0.0005*
		n0	n0	n0	n0	n0	n0	***

At First Difference

		d(GDP)	d(FDI)	d(GEXP)	d(INF)	d(POP)	d(TOIL)	d(UN)
With Constant	t-Statistic	-3.6336	-6.2715	-4.6407	-4.9400	-2.7869	-4.2054	-1.5410
	Prob.	*0.0173*	*0.0001*	*0.0029*	*0.0017*	*0.0870*	*0.0058*	*0.4864*
		**	***	***	***	*	***	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.8928	-2.3260	-4.4122	-4.7477	-2.3277	-4.5044	-4.1664
	Prob.	*0.0382*	*0.3940*	*0.0170*	*0.0097*	*0.3933*	*0.0133*	*0.0239*
		**	n0	**	***	n0	**	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.4058	-6.4933	-0.3854	-4.9010	0.2163	-4.3032	-1.4087
	Prob.	*0.0021*	*0.0000*	*0.5251*	*0.0001*	*0.7329*	*0.0003*	*0.1418*
		***	***	n0	***	n0	***	n0

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

At Level

		GDP	FDI	GEXP	INF	POP	TOIL	UN
With Constant	t-Statistic	-1.4100	-2.6717	-0.1217	-3.7516	6.4963	-1.7309	-3.1659
	Prob.	*0.5527*	*0.0991*	*0.9320*	*0.0131*	*1.0000*	*0.3992*	*0.0404*
		n0	*	n0	**	n0	n0	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.1385	-2.4769	-2.3562	-7.8107	-1.3549	-1.4539	-1.1426
	Prob.	*0.8908*	*0.3332*	*0.3858*	*0.0001*	*0.8365*	*0.8049*	*0.8899*
		n0	n0	n0	***	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.6490	-0.7225	1.9287	-0.7455	13.7514	-0.2078	-3.9461
	Prob.	*0.8464*	*0.3886*	*0.9825*	*0.3784*	*0.9999*	*0.5966*	*0.0006*
		n0	n0	n0	n0	n0	n0	***

At First Difference

		d(GDP)	d(FDI)	d(GEXP)	d(INF)	d(POP)	d(TOIL)	d(UN)
With Constant	t-Statistic	-3.6215	-6.2715	-6.4501	-12.4429	-1.0489	-4.2073	-2.9877
	Prob.	*0.0177*	*0.0001*	*0.0001*	*0.0000*	*0.7085*	*0.0058*	*0.0576*
		**	***	***	***	n0	***	*
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.2559	-6.4220	-6.0218	-11.6887	-0.8343	-5.9333	-4.1892
	Prob.	*0.0204*	*0.0005*	*0.0010*	*0.0000*	*0.9393*	*0.0012*	*0.0229*
		**	***	***	***	n0	***	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.4067	-6.4933	-3.2025	-10.4633	1.5012	-4.3048	-2.5293
	Prob.	*0.0021*	*0.0000*	*0.0033*	*0.0000*	*0.9603*	*0.0003*	*0.0152*
		***	***	***	***	n0	***	**

Notes:
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant
b: Lag Length based on SIC
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج EViews9

يتبين لنا من الاختبارات السابقة أن متغيرات الدراسة ساكنة في الفرق الأول، وهذا باستثناء متغيرة (POP) التي استقرت في الفرق الثاني، أي أنها متكاملة من الرتبة (2)، لذا سيتم استبعادها من نموذج (ARDL)، لأن هذا الأخير يشترط أن تكون المتغيرات مستقرة في المستوى أو الفرق الأول أو مزيج بين الاثنين، ويعد أكثر كفاءة وأكفأ تقديراً للمعلمات الطويلة والقصيرة الأجل من النماذج الأخرى، لذا أصبح من الضروري استخدام منهم الحدود (Bound Test) لتقدير محددات الانفاق الحكومي GEXP .

يوضح الجدول 5 نتائج اختبار منهج الحدود (ARDL)، حيث جاءت قيمة F–statistic المحسوبة مساوية لـ (1394.887) وهي أكبر من قيمة الحد العلوي للقيم الحرجة في النموذج عند مستويات معنوية 1%؛ 2.5%؛ 5% و10%. هذه النتائج تدعم رفض فرضية العدم، ومنه توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين الانفاق الحكومي وباقي المتغيرات المستقلة في النموذج في الجزائر، وهو ما يوحي باستقرار العلاقة الاقتصادية بينها في الأجل الطويل، ما يعني أن المتغيرات تتحرك بشكل متقارب.

والجدول رقم 05 كذلك يوضح لنا نتائج تقدير النموذج وبمدد تخلف زمني هي: ARDL(3, 1, 1, 1, 1, 1) بناءا على قيم معيار أكايك (Akaike) (AIC) من بين أفضل (20) توصيف للنموذج كونها تعطي أقل قيمة لهذا المعيار ويتم تحديدها تلقائياً من قبل البرنامج المستخدم، إذ أن القيمة (1) تعني تخلف زمني لمدة واحدة والقيمة (0) تعني عدم وجود تخلف زمني وهكذا.

الجدول 5: نتائج استخدام اختبار منهج الحدود (Bound Test)

ARDL Bounds Test
Sample: 2003 2017
Included observations: 15
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	1394.887	5

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.26	3.35
5%	2.62	3.79
2.5%	2.96	4.18
1%	3.41	4.68

المصدر: اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج EViews9

2.1.5 تقدير النموذج:

بعد تحديد عدد فترات الإبطاء المثلى تم تقدير نموذج الـ ARDL حيث تحصلنا على النتائج المدونة على الجدول 06 التالي:

الجدول 6: نتائج تقدير نموذج ARDL(3, 1, 1, 1, 1, 1)

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: GEXP
Selected Model: ARDL(3, 1, 1, 1, 1, 1)
Sample: 2000 2017
Included observations: 15

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GEXP(-1))	-0.255402	0.023121	-11.046453	0.0575
D(GEXP(-2))	-0.380370	0.019774	-19.236314	0.0331
D(FDI)	0.146566	0.012281	11.934715	0.0532
D(GDP)	12.277266	0.951522	12.902764	0.0492
D(INF)	212.601350	4.657153	45.650498	0.0139
D(TOIL)	-0.146911	0.027337	-5.374126	0.1171
D(UN)	39.572482	5.347825	7.399733	0.0855
CointEq(-1)	-0.725883	0.019022	-38.160639	0.0167

Cointeq = GEXP - (-0.0358*FDI + 61.5849*GDP + 264.2169*INF -1.3677 *TOIL -6.5335*UN -1028.6735)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI	-0.035778	0.019436	-1.840784	0.3168
GDP	61.584873	0.795721	77.395064	0.0082
INF	264.216854	14.017103	18.849605	0.0337
TOIL	-1.367743	0.041005	-33.355240	0.0191
UN	-6.533493	3.851435	-1.696379	0.3391
C	-1028.673512	105.125644	-9.785182	0.0648

المصدر: اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج EViews9

3.1.5 تقدير معلمات الأجل القصير والطويل:

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك سنقوم بقياس العلاقة طويلة الأجل والعلاقة قصيرة الأجل، وتتضمن هذه المرحلة الحصول على مقدرات المعلمات في اطار نموذج ARDL، حيث يمكننا من الجدول (6) استخراج معادلة التكامل المشترك كما يلي :

$$D(GEXP)= -0.255402*D(GEXP(-1)) -0.380370*D(GEXP(-2)) + 0.146566*D(FDI) +12.277266*D(GDP) + 212.601350*D(INF) -0.146911*D(TOIL) + 39.572482*D(UN) - 0.725883(GEXP - (-0.0358*FDI + 61.5849*GDP+264.2169*INF-1.3677*TOIL- 6.5335*UN-1028.6735)$$

يتبين على ضوء نتائج النموذج السابق تحقق معنوية حد تصحيح الخطأ عند مستوى معنوية 5% مع الإشارة السالبة المتوقعة **(0.72-)**، والتي تعني الرجوع إلى الوضع المستقر التوازني، ما يعني دليل على وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين متغيرات النموذج. وتشير قيمة معامل تصحيح الخطأ إلى أن حوالي **72.58%** من اختلال التوازن في

الأجل القصير يمكن تصحيحها سنويا من أجل العودة إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل، وهي نسبة تعديل عالية بعد أثر أي صدمة في النموذج نتيجة للتغير في محددات الانفاق العام.

كما تشير النتائج إلى أن المتغيرات المستقلة التي تتمتع بالمعنوية الاحصائية الفردية في الأجل القصير وفقا لاختبار ستيودنت، عند مستوى معنوية 5% هي الناتج المحلي الإجمالي و معدل التضخم، كما جاءت معلمتي المتغيرتين موجبتين وهو ما يعني تحقق العلاقة الطردية بينهما مع الانفاق العام، وبالنسبة للعلاقة في الأجل الطويل فمثلت نفس المتغيرتين السابقتين (الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم) علاوة على متغيرة الجباية البترولية أهم المتغيرات المسؤولة عن تحركات الانفاق العام في الاقتصاد الجزائري، في حين لم تتمتع بقية المتغيرات المتمثلة في معدل البطالة والكثافة السكانية والاستثمار الأجنبي المباشر على المعنوية الإحصائية، ما يعني عدم وجود تأثير لها على مستويات الانفاق العام في الجزائر.

2.5 النتائج ومناقشتها:

ـ دلت النتائج على وجود علاقة توازنية بين الناتج المحلي الاجمالي والانفاق العام في الجزائر خلال الفترة المدروسة، وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية، ويعزى ذلك إلى أن زيادة الناتج المحلي الاجمالي تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات ومن ثم زيادة الانفاق العام. وتتفق مع هذه النتيـــــــــــجة دراسة (أيمن نايف العشعوش، 2010).

ـ أظهرت النتائج وجود علاقة توازنية بين التضخم والانفاق العام في الجزائر خلال الفترة المدروسة، وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية، وتفسير أن زيادة التضخم تؤدي إلى زيادة أسعار السلع والخدمات التي يخصص الانفاق العام للحصول عليها وبالتالي، هناك حاجة إلى قيام الحكومة بزيادة نفقاتها من أجل تلبية الكمية الأولية من السلع المدرجة في الميزانية. وتتفق مع هذه النتيـــــــــــجة دراسة كل من(Mairna H. Mustafa, Sultan N. Abu Tayeh 2011)، و(سليم سليمان الحجايا، 2018).

ـ أوضحت النتائج وجود علاقة توازنية بين الجباية البترولية والانفاق العام في الجزائر خلال الفترة المدروسة، وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية، ذلك لأن الممول الرئيسي للنفقات العامة في الجزائر هي الجباية البترولية، وعليه فمن المنطقي أن تكون الايرادات العامة المعبر عنها في دراستنا بالجباية البترولية محدد هام لحجم الانفاق العام في الجزائر. وتتفق مع هذه النتيـجة دراسة (تهتان موراد، شويرب جلول، 2017).

ـ أظهرت النتائج أن المتغيرات المتمثلة في معدل البطالة والكثافة السكانية والاستثمار الأجنبي المباشر ليس لها تأثير على حجم الانفاق العام في الجزائر، وهذا ما يخالف النظرية الاقتصادية.

6. خاتمة:

هدفت الدراسة لتحديد العوامل المؤثرة في حجم الانفاق العام في الجزائر للفترة (2000 ـ 2017). ولتحقيق هذه الغاية ، تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) لتحليل البيانات.

1.6 النتائج:

أبانت الدراسة عن النتائج التالية:

ـ تطور الانفاق العام من حيث حجمه وآثاره تبعا لتطور وظائف الدولة، لذلك فإن الانفاق العام يعتبر كمقياس لحجم النشاط المالي للدولة.

ـ استهدفت برامج الانفاق العام في الجزائر تعزيز النمو الاقتصادي.

ـ ارتفاع حجم الانفاق العام في الجزائر في معظم السنوات محل الدراسة كان مدفوعا بارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

ـ النتائج الخاصة بالدراسة القياسية

تشير النتائج إلى أن المتغيرات المستقلة الممثلة في الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم، علاوة على متغيرة الجباية البترولية هي أهم المتغيرات المسؤولة عن تحركات الانفاق العام في الاقتصاد الجزائري، في حين لم تتمتع بقية المتغيرات المتمثلة في معدل البطالة والكثافة السكانية والاستثمار الأجنبي المباشر على المعنوية الإحصائية، ما يعني عدم وجود تأثير لها على مستويات الانفاق العام في الجزائر.

2.6 التوصيات:

بناء على النتائج السابقة، يمكن اقتراح التوصيات التالية:

ـ تنويع مصادر الايرادات العامة في البلاد من خلال مواصلة الاصلاحات الضريبية للحّد من تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة الإنفاقية بشكل خاص والاقتصاد الوطني بشكل عام.

ـ توجيه المزيد من الانفاق العام نحو القطاعات التي يمكن أن تعزز الطلب الكلي والاستثمار والنمو الاقتصادي لخلق المزيد من فرص العمل والحّد من البطالة.

ـ اعتماد سياسة نقدية ومالية من شأنها التحكم في التضخم في البلاد.

ـ العمل على توفير بيئة الاستثمارية مناسبة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة مما يساهم في توفير فرص الشغل وتحقيق النمو الاقتصادي.

قائمة المراجع:

باللغة الأجنبية:

Aan , J. (2018). Public Expenditure Management in Indonesia: Islamic Economic Review on State Budget 2017. (U. L. Munich, Éd.) *MPRA Paper*.

Adan, G. K. (2006). Determinants Of Public Expenditure Growth In Keny. *A Project Paper Submitted To Economics Department,Of The Requirements For The Degree Of Master Of Arts – Economics*, 1-54. University Of Nairobi In Partial Fulfillment.

Akanbi , O. A. (2014, Décembre). Government Expenditure in Nigeria: Determinants and Trends. (M. Publishing, Éd.) *Mediterranean Journal of Social Sciences, 5*(27), 98-107.

Francois , F. (2014). The determinants of public spending: a survey in a methodological perspective. *MPRA Paper*, 3-12.

https://mpra.ub.uni-muenchen.de/87025/. (s.d.).

Michel, B. e. (2008). *Finance publique.* Paris: L.G.D.J.

Okafor, C., & Eiya , O. (2011). Determinants of Growth in Government Expenditure: An Empirical Analysis of Nigeria. *Research Journal of Business Management, 5*(1), 44-50.

Omo O , A., & Usenobong, F. (2013). Long-term Determinants of Government Expenditure: A Disaggregated Analysis for Nigeria . *Journal of Studies in Social Sciences, 5*(1), 31-87.

Sultan , N. A., & Mairna, H. M. (2011). The Determinants of Public Expenditures in Jordan. *International Journal of Business and Social Science, 2*(8), 45-49.

باللغة العربية:

الحجايا ,س .س. (2018). محددات الانفاق العام في بعض الدول العربية للفترة (2000-) .(2014ا .الأردنية (Éd. , *المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية*.110-93 ,(2)5 ,

العشعوش ,أ .ن. (2010). محددات الانفاق الحكومي في سورية للفترة (1970-) . 2005ج .تشرين (Éd. ,*مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية*.68-49 ,(1)32 ,

بربار, ن, 2017) .جوان .(أثر التوسع في النفقات العامة على الناتج المحلي الاجمالي ـ دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (1990–) .(2015ج .ا .البواقي (.Éd ,*مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية*.283-268 ,(1)*4* ,

بن عزة, م .(2015) .ترشيد سياسة الانفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف، دراسة تحليلية قياسية لدور الانفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر .*أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية* .تلمسان، الجزائر ,كلية العلوم الاقتصادية ,جامعة تلمسان :جامعة تلمسان.

حامد, ع .د .(1989) .*مبادئ الاقتصاد العام* .الاسكندرية :الدار الجامعية.

عاطف, و .أ .(2009) .*الاقتصاد المالي العام* .الاسكندرية :دار الفكر الجامعي.

محمود, ح .ا & .,زكريا, أ .ع .(2007) .*مبادئ المالية العامة* .عمان :دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

موراد, ت & .,شويرب, ج .(2017) .محددات الإنفاق الحكومي في الجزائر :دراسة قياسية للفترة) .(2014-1980ج . ي .بالمدية (.Éd ,*مجلة البحوث والدراسات العلمية*.284-259 ,(1)*11* ,